

الرباط تنتظر مكاسب إصلاح نظام الضرائب والقطاع العام

خطوات إصلاحية عميقة تدعم ركائز النموذج التنموي وتعزز متانة الاقتصاد على أسس مستدامة



رأى خبراء اقتصاد أن الإصلاحات الجديدة التي يدشنها المغرب في ما يخص النظام الضريبي وهيكل شركات القطاع العام تخدم النموذج التنموي الجديد، الذي يشرف عليه الملك محمد السادس، بهدف تحقيق إنعاش اقتصادي يلمسه المواطنون بشكل واقعي مستقبلا خاصة بعد تجاوز محنة الجائحة.

السليم من مرحلة الجائحة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد بدأت بعض القطاعات تعرف بوادر استعادة عافيتها.

ويؤكد المسؤولون أن النظام الضريبي يعاني على مستوى كثرة التحفيز التي يقرها النظام لبعض القطاعات، مما يضر بخزينة الدولة في الوقت الذي لا يوجد أي تقييم لأثار هذه التحفيز وبالتالي فإن سن مشروع قانون لإصلاحه يهدف أساسا لتجاوز عدد من الاختلالات التي يعاني منها.

وتظهر أحدث بيانات المديرية العامة للضرائب أن حصيلة الضرائب تراجعت بواقع 5.4 في المئة بنهاية العام الماضي، متأثرة بالآزمة الصحية لتبلغ في الإجمال حوالي 144.8 مليار درهم (16.2 مليار دولار).

وكان وزير الاقتصاد والمالية محمد بنشعبون قد أكد أن الحكومة تدرك أن الإصلاحات الجديدة تمكن من إقامة نظام جبائي يكون في خدمة التنافسية والابتكار وتوفير فرص عمل وتعبئة كل الإمكانيات الضريبية قصد ضمان تمويل أفضل للسياسات المالية العامة.

ويرى خبراء اقتصاد أن الحكومة تحتاج بالفعل إلى خطوة من هذا النوع حتى تتمكن من تعبئة الموارد لخزينة الدولة وتشجيع المستثمرين على النشاط وفق ضوابط ضريبية محفزة، بما يعود بالنفع على النموذج التنموي الجديد الذي يقود استراتيجيته الملك محمد السادس.

وقال الأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي بالرباط إدريس الفينة، لـ"العرب" "إننا نحتاج لرؤية ضريبية متكاملة تسمح بالإجابة عن أسئلة متعددة".

وأضاف إن "من بين التساؤلات المطروحة: هل نريد أن تقوم الدولة بكل شيء عوض القطاع الخاص؟ وهل نريد تحفيز القطاع الخاص محليا ودوليا لكي يستثمر في مجالات اقتصادية متعددة، أم نريد رفع الضغط الضريبي وتوقيف كل دينامية تنموية في المغرب وتقزيم دور القطاع الخاص؟".

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - تتسارع الحكومة المغربية بشحنة معنوية كبيرة في طريق تنفيذ برنامجها الإصلاحي لإنعاش الاقتصاد بعد مصادقة الملك محمد السادس خلال ترؤسه مجلس وزاري الأسبوع الماضي على قانوني إصلاح النظام الضريبي وشركات القطاع العام.

وتأتي خطوة إصلاح النظام الضريبي جراء ضعف مردوبيته بالنظر إلى مداخيل المهن الحرة، وكذلك على القيمة المضافة، وخضوع بعض القطاعات للضريبة حسب الأسعار العادية، فضلا عن استفحال الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى العديد من الاختلالات الأخرى.

إدريس الفينة
لابد من سياسة ضريبية مستقرة تعطي ديناميكية تنموية

محمد بنشعبون
الإصلاحات سوف تقدم التنافسية والابتكار وتوفر فرص عمل

ومن المتوقع أن يصادق البرلمان على مشروع القانونين سريعا. وقال رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب عبدالله بوانو إنه "تقرر الشروع في مناقشة القانونين من أجل تمريرهما قبل منتصف الشهر الجاري".

واعتبر رئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال آخر اجتماع لمجلس الوزراء أن القانونين سيسهمان في توفير اليات وشروط الإنعاش الاقتصادي بعد الجائحة، وتنضاه إلى الإصلاحات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي الهامة الأخرى.

وقال إن "الإصلاحات التي وردت بشأنها تعليمات ملكية تهدف للخروج

الانتقال إلى مرحلة أكثر متانة مالية

ومتوازنة مكونات هذا القطاع المهم وفق مبادئ الحوكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، مع التركيز على الدور المحوري الذي ستقوم به الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

وبحسب مسؤولين حكوميين، فإن هذا الإصلاح يطرح إلى المساهمة في تسريع الانتقال إلى نموذج تنموي جديد من خلال دعم الثقة والمسؤولية اللتين من شأنهما تسير الإنسجام والتكامل بين فاعلي القطاع العام وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وباقي مكونات المجتمع.

وتم إعداد مشروع القانون بهدف إعادة هيكلتها وتوقعها في أفق تعزيز مساهمتها الفعالة في خطط الإصلاح، التي أعطى انطلاقها الملك محمد السادس خصوصا الخطة الطموحة للإنعاش الاقتصادي وتعميم التغطية الاجتماعية.

وتتمثل الأهداف الأساسية التي يحددها هذا الإصلاح في ضمان العدالة والإنصاف لدافعي الضرائب أمام مصالح الدولة وتعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين المزمين والإدارة وتعبئة كامل الإمكانيات الضريبية لتمويل السياسات العامة، وإصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبية، وتعزيز نظام الحوكمة الفعالة والناجحة.

ويقول الفينة إن القوانين وضعت من أجل توضيح وتسهيل تاطير المجالات الاقتصادية وباقي المجالات الحيوية وكيفية الحصول خصوصا على الخدمات العامة، لافتا إلى أن القوانين تحمي المصالح الاقتصادية العامة للبلاد وتنميتها.

ويهدف مشروع قانون إصلاح شركات القطاع العام إلى القيام بمراجعة جوهرية

وقال أمام لجنة المالية بمجلس النواب مؤخرا إن "هذا الإصلاح يهدف لحماية الخاضعين للضريبة من أي إجحاف في تأويل النصوص القانونية من طرف الإدارة الجبائية وتعزيز علاقة الثقة بين الجانبين وتمكينهما من حق الطعن، وضمان استقلال الهيئات الجبائية المخصصة لذلك، إضافة إلى إحداث مرصد وطني للجبايات".

وحسب المسؤولين بوزارة المالية، يأتي المشروع الإطار لتصحيح العديد من الاختلالات والنواقص للنظام الضريبي، خاصة في ما يخص الفعالية والعدالة والتي تحول دون تحقيق أهدافه التحفيزية وإعادة توزيع الدخل وتنشيط نموذجه التنموية الاقتصادية وتحسين قدرته على الإمساك الاجتماعي ومواكبة متطلبات الاستدامة البيئية.

وأوضح الفينة أن كل هذا يتطلب وبأسرع وقت توفير سياسة ضريبية مستقرة ودائمة ومنتجة تسمح بخلق دينامية تنموية مستمرة ومن جعل القطاع الخاص الفاعل الأساسي في هذه التنمية.

وتتمت بلورة مشروع القانون بهدف إصلاح النظام الجبائي، من خلال تحديد مكوناته ومبادئه وأهدافه واليات تطبيقه، وتحديد الإجراءات الواجبة لتنزيله، بصفة متدرجة، ووفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متدرجة.

ولفت بنشعبون إلى أن الإبتان بهذا الإصلاح الضريبي سيؤدي الحقوق الأساسية، من خلال اعتماد نظام ضريبي يقوم على احترام المساواة والعدالة الجبائية والحق في المعلومة وضمان حقوق الخاضعين للضرائب والإدارة.

انهيار الريال يدفع جمعية الصرافين في عدن لتجميد تداول العملات الأجنبية

والزمت جمعية صرافي عدن كافة شركات ومؤسسات وبنوك الصرافة بتسوية الأرصدة في كافة الحسابات المتعلقة بالصرافين ووكلائهم بالإضافة إلى عدم السماح بعمليات السحب المكشوف أو الفتح بالمقابل.

958
ريالا قيمة الدولار، أي أن العملة اليمنية انخفضت بواقع 300 في المئة منذ بداية الحرب

كما وجهت "بمنع كافة عمليات القيود والتغطيات للشركات أو المنشآت في ما بينها في إطار الشبكة الواحدة، مع السماح للمنشآت والشركات برفع التغطيات من حساب شبكة إلى شبكة أخرى".

وقال المتحدث الرسمي باسم جمعية صرافي عدن صباحي باغفار لرويترز إن "الجمعية اتخذت هذه الإجراءات في اجتماع عقده بالتنسيق مع البنك المركزي لوقف التدهور المتواصل في قيمة العملة المحلية لمتداوية".

وأكد باغفار أن مكافحة المضاربة بالعملة ومنع كافة العوامل المساعدة قدر الإمكان قرار لا رجعة عنه وتم اتخاذه خلال اجتماع الجمعية والجمع معنى بإجراءات موازية لتصحيح مسار الوضع الاقتصادي الخطير في اليمن.

هذا التعميم جراء التدهور المستمر للريال مع تفعيل كافة عمليات التحويلات المالية".

كما دعت شركات الصرافة إلى تقييد عمل شبكات التحويل بين الساعة الثامنة صباحا والعاشر مساء بالتوقيت المحلي، وفي ما عدا ذلك يتم إغلاقها من قبل النظام المصرفي المعمول به وذلك ابتداء من الأحد الماضي.

وتشهد الريال اليمني انهيارا شديدا وسط موجة غير مسبوقة من غلاء المعيشة وارتفاع أسعار السلع الغذائية مع استمرار الحرب منذ سيطرة الحوثيين على صنعاء في أواخر 2014.

وقال متعاملون في عدن لرويترز إن سعر الريال سجل انخفاضا كبيرا وغير مسبق في تداولات سوق الصرف مساء الأحد الماضي إلى 950 ريالاً للدولار للشراء و958 ريالاً للبيع بعد أن كان قبل أسبوع عند 940 ريالاً للدولار، وذلك في أسوأ انهيار منذ بدء النزاع قبل أكثر من سبع سنوات.

وأفادت مصادر مصرفية في صنعاء بأن أسعار صرف الريال في العاصمة صنعاء والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بشمال البلاد لا تزال ثابتة ومستقرة عند 600 ريالاً للدولار الواحد.

وتؤكد المؤشرات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني أن الصراع بين المركزي في عدن ونظيره في صنعاء ساهم في بروز حالة انفلات مصرفي كبير.

تدفع السياسات النقدية المتقاطعة بين الحكومة اليمنية الشرعية وجماعة الحوثي السكان بمدينة عدن والمناطق الخاضعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا للدخول في منعطف أكثر قسوة يرى محللون أنه لا أحد بمقدوره التكهن بعواقبه، بعد تجميد تداول العملات الأجنبية في محافظات الجنوب لحماية الريال من السقوط في حفرة الانهيار.

عدن - اتخذت جمعية الصرافين في عدن العاصمة المؤقتة لليمن قرارا صعبا يتمثل في إيقاف كافة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في سوق الصرف ومحافظات الجنوب ابتداء من الثلاثاء بعد الانهيار الحاد للعملة المحلية، في خطوة يتوقع أن تزيد من متاعب المواطنين.

ويأتي القرار بعد أن سمحت الجمعية لشركات ومحلات الصرافة بفتح كافة



معلق حتى إشعار آخر

ارتفاع في مبيعات السندات الإسلامية منذ بداية 2021

لندن - سجلت أحجام بيع السندات الإسلامية المقومة بالعملات الأجنبية ارتفاعا كبيرا منذ بداية العام الجاري بعد أن طرحت عدة حكومات مبيعات ضخمة من الصكوك في الأسواق المحلية والدولية التي اتسمت بانخفاض أسعار الفائدة وزيادة السيولة.

وتحرت وكالة ستاندر أند بورز العالمية للتصنيف الائتماني أن مبيعات الصكوك الإسلامية زادت بواقع 41.6 في المئة في النصف الأول من عام 2021 بمقارنة سنوية، بينما زاد حجم مبيعات الصكوك بشكل عام بنحو خمسة في المئة على أساس سنوي.

ومن المتوقع أن تدعم أوضاع سوق الدين الدولية التي تبعث على التفاؤل المزيد من مبيعات السندات الإسلامية في النصف الثاني من هذا العام.

وبعد تضرر منطقة الخليج الغنية بالمواد الهيدروكربونية من الصدمة المزروجة، الناتجة عن انهيار أسعار النفط العام الماضي وتأثير جائحة فيروس كورونا، عمدت جهات الإصدار بشكل مطرد إلى طرق أسواق الديون الدولية لتغطية نقص الموارد المالية.

وترجع ستاندر أند بورز أن يتراوح حجم إصدار السندات الإسلامية العالمية بين 140 و155 مليار دولار هذا العام من 139.8 مليار دولار في 2020.

وبلغ حجم إصدار الصكوك حتى الآن قرابة 90.6 مليار دولار، بزيادة خمسة في المئة من حوالي 86.4 مليار دولار

في نهاية العام
قد يبلغ 155 مليار دولار
حجم الصكوك الإسلامية STANDARD & POOCR'S

ستاندر أند بورز

وأشارت مصادر إماراتية مطلعة، لم تكشف عن هويتها، لوكالة رويترز إلى أن هذا المعيار أيضا الإصدارات.

والرغم من أن جهات الإصدار وجدت طرقا لامتثال ذلك المعيار فإن تحديات إضافية لا تزال قائمة. ومن وجهة نظرنا صار المستثمرون الآن أكثر عرضة لمخاطر الأصول المتبقية بعد سداد الديون.

وأضافت الوكالة أنها تتوقع أن تواصل حكومات الخليج طرق أسواق الدين، وبالتالي خفض العجز المالي، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط وتداول خام برنت عند 76 دولارا بداية هذا الأسبوع.